

الارتواء بثقافة الوحدة

أحمد محمد راجح

قامت الوحدة اليمنية بعد سنين من التشطير، ويعرف معنى التشطير ومعاناته من اكتوى به وبناره، غير أنه بقيام الوحدة اليمنية المباركة أسدل الستار على التشطير وإلى الأبد.. ولعل ما يثبت ذلك هو الاصطفاف الوطني الذي برز إلى حيز الوجود أثناء محاولة الانفصال حيث هب الشعب لحماية وأسقاط تلك المؤامرة وسيظل حامياً لها مستقبلاً.. أما مشيرو العنات الطائفية والمناطقية.. فإن المجتمع اليمني بكل قواه سينبذهم بكل تأكيد.. إذ أنه وربما وجدت ظروف معينة اعانتهم على الظهور بشكل أو بآخر لكن عند انتهاء تلك الظروف فإن نجمهم سيأفل وسيبقى الوطن لكل أبنائه الذين يعملون من أجله دون من أو استعلاء أو مناكفة أو من أجل مصالح شخصية آتية.. إن التفكير المنحصر بحب الذات يعمي كل بصير وبصيرة.. وما التعبئة والخاطئة واستئثار الغرائز إلا سلوك نشاز تلج عن هذه «الآنا».. وبرأيي فــــان الاستجابة لكل هذه الغرائز وترضية هؤلاء النفر إنما هو خطر يتهدد الوطن ويجب الوقوف عنده بجدية وذلك من خلال نقطتين مهتمتين باعتقادي هما: أولاً، العمل على إنتاج ثقافة وطنية تجذر من خلالها الثوابت التي ينبغي عدم الفز عليها أو تجاوزها والعمل على تحصيل هذه الثقافة في مناحي الحياة المختلفة لغرسها في عقول ونفوس الأجيال الحاضرة والمستقبلية بعيداً عن أي تعصب.. أما النقطة الثانية، فتتمثل بتعزيز دولة النظام والقانون وذلك من خلال إيجاد منظومة قانونية متكاملة تطبق في الواقع ليعيش الجميع في ظلها متساوين بعيداً عن أي مزايدات أو مكاييدات لأجل الاستئثار الشخصي أو الارتهاج لأي كان.

وإذا كان الاسترضاء قد وجد لقضية آتية من أجل تهدئة النفوس وجبر الخواطر، فإنه يجب ألا يكون كذلك في قضية تتعلق بمصير الوطن وبالثوابت الوطنية لأن الوطن أكبر من الأشخاص والأوطان بأهواء أشخاص، فالأشخاص ومصالحهم إلى زوال أما الأوطان فباقية إلى ما شاء الله.

لذلك لا بد من إيجاد روافد تعزز الوحدة الوطنية لتظل صخرة صلبة تتحطم عليها كل المؤامرات، وتسقط المصطلحات المهترئة، التي يراد إحيائها الآن.

نائب رئيس دائرة التفيتش المالي



من نائل القول أن تأسيس المؤتمر الشعبي العام ارتبط بالدور المتميز لقائده ومؤسسه الرئيس علي عبدالله صالح تحت تأثير طريقة قرابته لمفاعيل المجال السياسي للدولة والجمع منذ وصوله إلى السلطة في ظروف متميزة وغير مسبوقة.. فالرئيس علي عبدالله صالح.. كما هو معروف.. وصل إلى السلطة باختيار مباشر من النخب السياسية التي كانت ممثلة في مجلس الشعب التأسيسي عام ١٩٧٩م. يوم كان الشطر الشمالي من اليمن يواجه خطر فراغ السلطة نتيجة عزوف الساسة عن التفكير في تحمل مسؤوليات الحكم الذي أودى بحياة رئيسين قبله خلال فترة زمنية قصيرة.. بمعنى أن السلطة هي التي سعت إليه ولم يسع إليها، ناهيك عن إسداد الحياة السياسية طوال السنوات السابقة لتوليها مهام الحكم بفعل هيمنة القبضة الحديلية لأجهزة الدولة الأمنية، وغياب المجتمع المدني، وتحرير التعددية الحزبية ولبوء الأحزاب إلى العمل السري.



أحمد الجيشي

جاءت انتخابات مجلس الشورى عام ١٩٨٨م لتشكّل جرحاً جديدة إضافية على طريق التحول نحو الديمقراطية، وشهد الشطر الشمالي من اليمن بعد تلك الانتخابات موجة من المؤتمرات والفعاليات الانتخابية التي عقدتها الأحزاب والنقابات الجماهيرية والمهنية، سواء تلك التي تأسست أو تم إحياؤها بعد قيام المؤتمر الشعبي العام سنة ١٩٨٢م.. ولا أتباع حين أقول بأن ذلك الحراك جسد صورة ملموسة حيوية البيئة السياسية التي كان يقودها المؤتمر الشعبي العام في الشطر الشمالي من اليمن، وقدرتها على بلورة صيغة محلية للتفاعل الإيجابي مع المتغيرات الدولية وفي أساسها تحديات التحول نحو الديمقراطية التي اكتسبت في أواخر الثمانينات من القرن الماضي طابعاً كونياً. وكان واضحاً أن القيادة السياسية للمؤتمر الشعبي العام أدركت جيداً ضرورة بناء إطار وطني شامل للإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة في هذه الحقبة من تطور عصرنا، باتجاه إعادة تأهيل الوطن اليمني كله للإندماج بالنظام العالمي الجديد، والاستجابة لرياح التغيير الديمقراطي بعد تسارع أيقاعات العد التنازلي للحرب الباردة وأواخر الثمانينات، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من مبادرة المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح في طرح مشروع الوحدة على قيادة الحزب الاشتراكي اليمني، حيث ارتبط ذلك المشروع بخيار الديمقراطية التعددية التي كان المؤتمر الشعبي العام قد طرحه ضمن بدائل أربعة في أول اجتماع للجنة التنظيم السياسية المكونة من قيادات المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي في تعز أواخر أكتوبر ١٩٨٩م، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك الاجتماع تم بمبادرة من المؤتمر الشعبي العام أيضاً.

على هذا الطريق كانت مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح بطرح مشروع الوحدة أثناء زيارته لعدن يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩، أحد أبرز الخيارات التي تتبّع فرصاً أفضل لتشغيل ميكانزمات إصلاح النظام السياسي في الشطر الشمالي من اليمن، باتجاه الاستجابة لتحديات التحول نحو الديمقراطية التي أضحت اتجاهًا كونياً لتطور عالم تتجه متغيراته نحو إطلاق مفاعيل التنافس السياسي والاقتصادي والثقافي، في إطار نظام كوني جديد يتسم بالترابط والتكامل والاعتماد المتبادل بين جميع مكوناته.

يقيناً أن خبرة تأسيس المؤتمر الشعبي العام تمت في إطار عملية وطنية استهدفت إعادة بناء المجال السياسي وإعادة صياغة الفكر السياسي في بلد عانى كثيراً من ويلات الاستبداد والشمولية، الأمر الذي ترك أثراً على خبرة المؤتمر الشعبي العام في إنجاز الوحدة وبناء أول نظام سياسي تعددي، والانتقال من صيغة الانفراد في الحكم قبل الوحدة إلى صيغ المشاركة الائتلافية بعد الوحدة، وتداول السلطة سلمياً عبر صندوق الاقتراع.

خبرة تأسيس المؤتمر تمت في إطار عملية وطنية استهدفت إعادة بناء المجال السياسي وإعادة صياغة الفكر السياسي في بلد عانى كثيراً من ويلات الاستبداد والشمولية

انتخاب المندوبين إلى المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الشعبي العام، وكانت العملية بمجملها تشكل خطوة مهمة على طريق الخروج من انقاف الشمولية والانتقال إلى تحوّل الديمقراطية.

صحيح أن الحداثات الدستورية للبيئة السياسية التي ورثها الرئيس علي عبدالله صالح منذ السبعينات، و تأسس على تربتها المؤتمر الشعبي العام لم تكن تسع بحرية العمل الحزبي، لكن الرئيس علي عبدالله صالح حرص على التعامل مع التعددية الحزبية بوسائل أخرى، بدءاً بتشكيل لجنة الحوار الوطني التي ضمت خمسين من قادة الأحزاب السياسية والفكرية المختلفة، مروراً بوجود هامش

انتخابي لمنظمات المجتمع المدني، وإنهاء بتأسيس المؤتمر الشعبي العام عام ١٩٨٢م الذي كان بمثابة التنظيم السياسي الوحيد المسموح له بالعمل السياسي، لكنه لم يكن يشبه أيًا من نظم الحزب الواحد التي هيمنت عليها نخب عقائدية صارمة كانت وظيفتها الأساسية حراسة أيديولوجيا شمولية (قومية أو دينية أو طبقية) ذات بعد واحد، وقمع الأفكار والآراء المغايرة.

عملية فرز ونباء وقد أوجد قيام المؤتمر الشعبي العام حافزاً لحراك سياسي جديد داخل النخب الممثلة لمختلف التيارات السياسية والفكرية التي انضوت فيه، ووصل هذا الحراك ذروته بعد قيام الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م عبر عملية فرز وإعادة بناء أسفرت عن ولادة نخب جديدة انفصلت عن النخب السياسية القديمة، وأنخرطت في إطار مشروع حزبي وسياسي جديد ومختلف عن المشاريع السابقة، حيث تم الإعلان هذه المرة عن تحول المؤتمر الشعبي العام إلى تنظيم سياسي برنامجي في إطار التعددية الحزبية، وهو ما سناتي على مقاربه لاحقاً.

في هذا السياق يمكن فهم أبعاد الخطوة التاريخية التي أقدم عليها المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح حين قرر الانفتاح على الفرع الشمالي للحزب الاشتراكي اليمني (حزب الوحدة الشعبية) الذي خاض مع السلطة مواجهة مسلحة دامت سنتين ونصف، بالإضافة إلى انفتاحه أيضاً على التيار الإسلامي الذي شارك في تلك المواجهات

الإشتراكي اليمني في الشطر الجنوبي من الوطن، إلى جانب الحوار الذي كان قد دشنته مع مختلف القوى السياسية والشخصيات الوطنية في اليمن منذ عام ١٩٨٠م، حيث تم تشكيل لجنة للحوار الوطني ضمت نخبة كبيرة ومتميزة من الساسة والمفكرين والمثقفين والطلبيين من مختلف تيارات الفكر السياسي الوطني والقومي والإشتراكي والإسلامي، أتبق عنها المناق الوطني كوثيقة نظرية منهجية تم استخلاصها من القواسم المشتركة بين جميع التيارات الناشطة في المجال السياسي، وصولاً إلى تأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي مثل عند نشوئه إطاراً

ولعل القراءة الموضوعية لخبرة المؤتمر الشعبي العام منذ تأسيسه قبل ربع قرن من الزمن مع الأخر المغاير، تتساعداً على التوصل إلى إستنتاجات لا يمكن استيعابها بدون فهم البيئة السياسية التي تعامل معها قائد ومؤسس المؤتمر الشعبي العام جاء الرئيس الشاب علي عبدالله صالح إلى الحكم في بلد مشطّر إلى جزئين متناظرين.. ولأنه واحد من جيل الشباب الثوري الذي نشأ وعيه في واقع راكد حركته رياح الثورة اليمنية، فكان أبرز ما تميزت به تجربة الرئيس علي عبدالله صالح في الحكم هو إنطلاقها من مدرسة واقعية جديدة في التفكير تنتسب إلى الثورة في مشروعها الرامي إلى التغيير، بقدر ما تنتسب في الوقت نفسه إلى واقع مختلف فشلت في تغييره مشاريع سابقة لتيارات سياسية وفكرية شمولية، يفترض كل واحد منها تمثيل الحقيقة دون سواه، الأمر الذي قاد إلى هيمنة أنماط متصادمة للتفكير النظري والممارسة العملية لا يوجد ما سوى قاسم مشترك هو إيديولوجيا الإلغاء التي أفرزت صراعات وانقسامات حادة داخل المجتمع، لم تنج منها النخب الثورية - نفسها- ما أتى إلى إصابتها بالتعزق والضعف والتناحر والتحلل.

عند وصوله إلى سدة الحكم تعامل الرئيس علي عبدالله صالح مع بيئة سياسية معقدة بالكوابح والضعف بالأمراض التي خلقتها مشاريع بالية فشلت في صياغة مشروع وطني ديمقراطي قابل للتنفيذ والاستمرار، وعجزت في الوقت نفسه عن تقديم بديل حقيقي لثقافة الاستبداد التي كرسها الدولة الثوقراطية قبل قيام الثورة والجمهورية.

وتبعاً لذلك كان الاستبداد المتدرج برداء الخطاب الثوري الجديد أكثر قسوة ومضاضة على المجتمع، من الاستبداد المختبئ خلف الخطاب الديني للنظام الإسامي البائد، فيما كان حجم الجراح المورثة عن أخطاء قوى الثورة أشد خطراً على الحرية والحقيقة من ثقافة الاستبداد نفسها.. بمعنى أن الرئيس علي عبدالله صالح وجد نفسه أمام مهمة تفكيك بنية الاستبداد وبنية التجزئة بعناصرها المتنوعة سواء تلك المورثة عن أمراض ما قبل الثورة، أو عن أخطاء قوى الثورة اليمنية.

كان قبول الرئيس علي عبدالله صالح هذا التكليف ينطوي على استعداد لمواجهة مخاطر متوقعة على المدى القريب ما فتى أن وجد نفسه أمامها بعد شهرين من تحمله مسؤوليات الحكم، حيث وقع انقلاب عسكري فاشل في أكتوبر عام ١٩٧٨م، ثم وجد نفسه بعد خمسة أشهر من ذلك الانقلاب أمام مخاطر جديدة تمثلت في حرب فبراير ١٩٧٩م بين الشطرين، والتي نجح في إيقافها بواسطة الحوار السياسي الوطني في الشطر الشمالي من جهة، وكذا مع قيادة الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي من جهة أخرى.

وفيما كان الرئيس علي عبدالله صالح يراهن على فسحة من الوقت تمكنه من تضييد الجراح التي نجمت عن انقلاب أكتوبر ١٩٧٨م وحرب فبراير ١٩٧٩م، ومعالجة المشاكل المورثة عن سنوات الحرب الأهلية والصراع الداخلي منذ عام ١٩٦٢م، وجد نفسه مرة أخرى في مواجهة اللعبة المعياء للصراع على السلطة باندلاع المعارك المسلحة في المناطق الوسطى، حيث شن الفرع الشمالي للحزب الاشتراكي اليمني حرباً منغلقة بهدف تغيير الأوضاع وإسقاط السلطة بالقوة، استمرت خلال الفترة بين عامي ٨٠-١٩٨٢م.

ومرة أخرى ارتبط نجاح الرئيس علي عبدالله صالح في إطفاء نار تلك المعارك بالحوار السياسي الوطني مع قيادة الحزب

والعقل القراء الموضوعية لخبرة المؤتمر الشعبي العام منذ تأسيسه قبل ربع قرن من الزمن مع الأخر المغاير، تتساعداً على التوصل إلى إستنتاجات لا يمكن استيعابها بدون فهم البيئة السياسية التي تعامل معها قائد ومؤسس المؤتمر الشعبي العام

جاء الرئيس الشاب علي عبدالله صالح إلى الحكم في بلد مشطّر إلى جزئين متناظرين.. ولأنه واحد من جيل الشباب الثوري الذي نشأ وعيه في واقع راكد حركته رياح الثورة اليمنية، فكان أبرز ما تميزت به تجربة الرئيس علي عبدالله صالح في الحكم هو إنطلاقها من مدرسة واقعية جديدة في التفكير تنتسب إلى الثورة في مشروعها الرامي إلى التغيير، بقدر ما تنتسب في الوقت نفسه إلى واقع مختلف فشلت في تغييره مشاريع سابقة لتيارات سياسية وفكرية شمولية، يفترض كل واحد منها تمثيل الحقيقة دون سواه، الأمر الذي قاد إلى هيمنة أنماط متصادمة للتفكير النظري والممارسة العملية لا يوجد ما سوى قاسم مشترك هو إيديولوجيا الإلغاء التي أفرزت صراعات وانقسامات حادة داخل المجتمع، لم تنج منها النخب الثورية - نفسها- ما أتى إلى إصابتها بالتعزق والضعف والتناحر والتحلل.

عند وصوله إلى سدة الحكم تعامل الرئيس علي عبدالله صالح مع بيئة سياسية معقدة بالكوابح والضعف بالأمراض التي خلقتها مشاريع بالية فشلت في صياغة مشروع وطني ديمقراطي قابل للتنفيذ والاستمرار، وعجزت في الوقت نفسه عن تقديم بديل حقيقي لثقافة الاستبداد التي كرسها الدولة الثوقراطية قبل قيام الثورة والجمهورية.

وتبعاً لذلك كان الاستبداد المتدرج برداء الخطاب الثوري الجديد أكثر قسوة ومضاضة على المجتمع، من الاستبداد المختبئ خلف الخطاب الديني للنظام الإسامي البائد، فيما كان حجم الجراح المورثة عن أخطاء قوى الثورة أشد خطراً على الحرية والحقيقة من ثقافة الاستبداد نفسها.. بمعنى أن الرئيس علي عبدالله صالح وجد نفسه أمام مهمة تفكيك بنية الاستبداد وبنية التجزئة بعناصرها المتنوعة سواء تلك المورثة عن أمراض ما قبل الثورة، أو عن أخطاء قوى الثورة اليمنية.

كان قبول الرئيس علي عبدالله صالح هذا التكليف ينطوي على استعداد لمواجهة مخاطر متوقعة على المدى القريب ما فتى أن وجد نفسه أمامها بعد شهرين من تحمله مسؤوليات الحكم، حيث وقع انقلاب عسكري فاشل في أكتوبر عام ١٩٧٨م، ثم وجد نفسه بعد خمسة أشهر من ذلك الانقلاب أمام مخاطر جديدة تمثلت في حرب فبراير ١٩٧٩م بين الشطرين، والتي نجح في إيقافها بواسطة الحوار السياسي الوطني في الشطر الشمالي من جهة، وكذا مع قيادة الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي من جهة أخرى.

وفيما كان الرئيس علي عبدالله صالح يراهن على فسحة من الوقت تمكنه من تضييد الجراح التي نجمت عن انقلاب أكتوبر ١٩٧٨م وحرب فبراير ١٩٧٩م، ومعالجة المشاكل المورثة عن سنوات الحرب الأهلية والصراع الداخلي منذ عام ١٩٦٢م، وجد نفسه مرة أخرى في مواجهة اللعبة المعياء للصراع على السلطة باندلاع المعارك المسلحة في المناطق الوسطى، حيث شن الفرع الشمالي للحزب الاشتراكي اليمني حرباً منغلقة بهدف تغيير الأوضاع وإسقاط السلطة بالقوة، استمرت خلال الفترة بين عامي ٨٠-١٩٨٢م.

ومرة أخرى ارتبط نجاح الرئيس علي عبدالله صالح في إطفاء نار تلك المعارك بالحوار السياسي الوطني مع قيادة الحزب

تشجيع رسالة الإرشاد تعزيز السلوك القويم ونبذ التطرف والتعصب والانحراف

